

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2016 - 2017



الفصل الرابع

مسارات

العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

مقدمة السلوك العدواني هو سلوك مصاحب للمشروع الصهيوني في فلسطين، كما أن السلوك المقاوم هو سلوك مرتبط بطبيعة الشعب الفلسطيني، وحقه في الدفاع عن هويته وأرضه ومقدساته.

لم تختلف المسارات المرتبطة بعلاقات الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين في سنتي 2016-2017 عنها في السنوات السابقة. وبشكل عام فقد اتسمت هذه المسارات بما يلي:

1. استمرار العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني من خلال الاحتلال، واستغلال حالة عدم التكافؤ في امتلاك أدوات القوة والبطش لدى الطرف الإسرائيلي مقابل الطرف الفلسطيني. وهو ما يوقع عادة خسائر أكبر في الجانب الفلسطيني الصامد الذي يتعرض للعدوان.
2. استمرار الصمود والثبات الفلسطيني، واستمرار خطّ المقاومة، وقدرته على إبداع وسائل جديدة، بالرغم من كافة أدوات القمع والقهر التي يمتلكها الطرف الإسرائيلي.
3. قدرة الشعب الفلسطيني على إفشال المخططات الإسرائيلية وانتزاع المكاسب ولو جزئياً، وفرض التراجع على الجانب الإسرائيلي كما حدث في هبة باب الأسباط.
4. استمرار استخدام قوات الاحتلال للأسر والاعتقال كوسيلة للقمع والإخضاع، بما في ذلك الاعتقال الإداري التعسفي، واعتقال النساء والأطفال؛ في مقابل تحويل الشعب الفلسطيني السجون إلى معازل للصمود والتعبئة والإعداد النضالي؛ مع نجاح الأسرى في أحيان عديدة في فرض إرادتهم على السجان في صراع الإيرادات ومعارك الأمعاء الخاوية.
5. استغلال الجانب الإسرائيلي مسار التسوية السلمية لـ "إدارة" عملية التسوية وليس للوصول إلى حلّ. وتعامل مع التسوية كغطاء لاستمرار برامج التهويد للأرض والإنسان؛ مستفيداً من حالة التشرذم الفلسطيني والعربي والإسلامي، ومن وجود إدارة أمريكية "متصهينة" توفر له الغطاء لفرض الحقائق على الأرض.
6. إنهاء قرار الرئيس الأمريكي ترامب بنقل السفارة الأمريكية للقدس، أي إمكانية لدور أمريكي حقيقي في مشروع التسوية... وهو شكّل عملياً إنهاء لآمال تحوّل السلطة الفلسطينية إلى دولة حقيقية ذات سيادة؛ كما شكّل انهياراً حقيقياً لمشروع "الدولتين" إذا ما وضعنا أيضاً في الاعتبار مجموعة الإجراءات الإسرائيلية التي تمت على الأرض.
7. إن ما يعرف بـ "صفقة القرن" تدخل في إطار "تصفية" قضية فلسطين وليس "حلها". وإن البيئة العربية بالرغم من ضعفها وسعي بعض دولها لتطبيع علاقاتها بـ "إسرائيل" إلا أنها ما تزال غير ناضجة لهذا صفتها؛ وما تزال تواجهها صعوبات حقيقية.

أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية
 واصلت "إسرائيل" عدوانها على الشعب الفلسطيني خلال سنتي 2016 و2017؛ كما استمرت الانتفاضة الفلسطينية الشعبية في

الضفة الغربية ضدّ الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة للشعب الفلسطيني، ومقدساته، والتي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وقد تميزت بالعمليات الفردية، في ظلّ تزايد التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي على غرار السنوات السابقة، كما أبقت قوات الاحتلال على إجراءاتها في التوغلات والاعتقالات في الضفة.

وأعدت العملية التي قام بها ثلاثة فلسطينيين من فلسطيني 1948، من مدينة أم الفحم، داخل باحات المسجد الأقصى المبارك، في 2017/7/14، وأدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة ثالث، انتفاضة القدس إلى الواجهة من جديد، حيث ارتفعت وتيرة العمليات ضدّ الاحتلال بشكل واضح. فقد زاد عددها من 94 عملية خلال حزيران/ يونيو 2017، إلى 222 عملية خلال تموز/ يوليو 2017، منها 87 عملية في شرقي القدس، بعد أن كانت 21 عملية خلال حزيران/ يونيو 2017. كما أعادت زمام مبادرة العمل المقاوم لأهالي القدس وفلسطيني 1948، وأكدت دورهم الرئيسي في الدفاع عن المقدسات بشكل عام، وعن المسجد الأقصى بشكل خاص. كما تصاعدت حدّة المواجهات مع الاحتلال بعد إعلان ترامب القدس عاصمة لـ "إسرائيل"، فقد زاد عددها من 84 عملية خلال تشرين الثاني/ نوفمبر 2017، إلى 249 عملية خلال كانون الأول/ ديسمبر 2017.

في المقابل شهد قطاع غزة استمرار التهديّة طوال سنتي 2016 و2017، بالرغم من الخروقات الإسرائيلية "المحدودة" لها، والتي قابلها انخفاض حادّ في إطلاق الصواريخ الفلسطينية من القطاع باتجاه البلدات والمدن "الإسرائيلية" في فلسطين المحتلة سنة 1948. فقد شهد قطاع غزة 40 عملية إطلاق قذائف صاروخية وهاون خلال سنة 2016، مقابل 27 عملية في السنة التالية، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)¹. كما استمرت "إسرائيل" في سنتي 2016 و2017 بفرض سياسة الحصار البري والبحري على قطاع غزة، لتُكرّس واقعاً غير مسبوق من الخنق الاقتصادي والاجتماعي لسكان القطاع، ولتحكم قيودها على حرية حركة الأفراد وتنقلهم، ولتفرض إجراءات تقوُّص حرية التجارة وتقلصها، بما في ذلك الواردات من الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياة السكان، وكذلك الصادرات من المنتجات الزراعية والصناعية.

وحافظت عمليات المقاومة على معدلها خلال سنتي 2016-2017، فقد سجل الشاباك 1,415 عملية مقاومة في سنة 2016، مقابل 1,516 عملية سُجلت خلال سنة 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري لعمليات المقاومة خلال سنة 2016 يتقارب ومعدل العمليات خلال سنة 2017.

فقد سجل الشباك 1,033 عملية مقاومة في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2016 مقابل 1,096 عملية سُجّلت خلال سنة 2017، وسجل 327 عملية في شرقي القدس في سنة 2016 مقابل 368 عملية سُجّلت خلال سنة 2017، وسجل 12 عملية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 مقابل 13 عملية سُجّلت خلال سنة 2017، وفي قطاع غزة سجل الشباك 43 عملية في سنة 2016 مقابل 39 عملية سُجّلت خلال سنة 2017، مع الإشارة إلى أن تقارير الشباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، مع أنها قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سجلت خلال السنتين في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة².

كما أعلنت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية عن إحباط عمليات للمقاومة الفلسطينية خلال سنتي 2016-2017، والكشف عن خلايا للمقاومة، بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وذكر مراسل الشؤون الفلسطينية بموقع والا الإخباري آفي يسخاروف، أن أجهزة الأمن الإسرائيلية كشفت في سنة 2016 نحو 100 خلية مسلحة في الضفة الغربية، معظمها تابعة لحماس. كما كشف رئيس جهاز الشباك الإسرائيلي ندادف أرغمان، في 2017/6/27، أنه منذ بداية سنة 2016 "تمكن الجهاز من الوصول إلى أكثر من 2,000 مخطط لعمليات فدائية ضد إسرائيل". كما زعم أرغمان، في 2017/12/24، أنه تم إحباط 400 عملية نوعية منذ بداية 2017، وأن الشباك أحبط 1,100 عملية كان من المحتمل أن ينفذها أشخاص بشكل فردي³.

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2016-2017⁴

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	شرقي القدس	فلسطين المحتلة سنة 1948	قطاع غزة*	المجموع
2016	1,033	327	12	43	1,415
2017	1,096	368	13	39	1,516
المجموع	2,129	695	25	82	2,931

* بما فيها سيناء

1. انتفاضة القدس 2016-2017:

شكّلت انتفاضة القدس واحدة من أهم التطورات التي أقلقت الاحتلال منذ اندلاعها في تشرين الأول/أكتوبر 2015؛ والواضح أن سلطات الاحتلال بدت عاجزة عن القضاء على ما أسمته "موجة الإرهاب"، على الرغم من الإجراءات والسياسات التي تتبعها منذ تطور العمليات الفردية في بداية الانتفاضة. والشعب الفلسطيني تجاوز حالة العجز عند قيادته، وهب ليوجه للمحتل رسالة بأن المسجد الأقصى والمقدسات خط أحمر لا يمكن تخطيه.

واختلفت وتيرة عمليات المقاومة الفردية، لاسيما عمليات الطعن والدعس، التي أبدع الفلسطيني في إيجاد وسائلها، في مقابل استمرار أعمال رشق الحجارة، والاشتباكات مع قوات الاحتلال في أحياء مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت الذي تشعر فيه سلطات الاحتلال بانخفاض عدد العمليات، تتوالى عمليات المقاومة، بعمل نوعي، وإن بُعدت زمنياً، مما يدل على أنّ هذا الانخفاض لا يعكس حقيقة تطور الانتفاضة، فالدوافع ما تزال قائمة، والمحتل ما يزال يمعن في سياسات الاستيطان، وتهويد الأماكن، وطردهم الفلسطينيين، والاعتداء على الأماكن المقدسة.

وكان من أبرز القرارات والتدابير الإسرائيلية لمواجهة الانتفاضة⁵:

- تخويل الشرطة الإسرائيلية إغلاق نقاط الاحتكاك في القدس، وفق الاعتبارات الأمنية.
- هدم منازل منفذي العمليات، ومنع بناء منزل مكان البيت المهدم.
- مصادرة أملاك منفذي العمليات.
- سحب بطاقات الإقامة الدائمة (الهوية المقدسية) من منفذي العمليات المقدسين.
- منع تسليم جثامين منفذي العمليات في حال استشهادهم.
- تعزيز قوّات الشرطة المتمركزة في القدس.
- توظيف 300 حارس أمني إضافي للمواصلات العامة بتكلفة 80 مليون شيكل (نحو 20.1 مليون دولار).
- السماح للشرطة بالتفتيش الجسماني لأي فلسطيني، حتى من دون وجود شبهة مسبقة لحيازته سلاحاً.
- توجيه ننتياهو تعليمات إلى المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية والنائب العام أفيحاي مندلبليت Avichai Mandelblit بفحص قانونية فكرة إبعاد العائلات الفلسطينية التي يثبت أنها حرضت أبناءها على تنفيذ عمليات إلى قطاع غزة.
- نصب ألواح إسمنتية نقالة (جدار) لعزل بعض المستعمرات.
- مصادقة الكنيست في 2015/11/2 على قانون مؤقت يجعل عقوبة راشقي الزجاجات الحارقة والحجارة السجّن ثلاث سنوات كحدّ أدنى، وحرمانه من الاستفادة من التأمين الوطني.

وقد قامت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2016 و2017 بانتهاكات جسيمة شملت كافة مناحي الحياة للمواطن الفلسطيني، حيث تمّ نصب الحواجز ومحاصرة البلدات والقرى، وتقييد حركة المواطنين من خلال تقطيع أوصال الضفة الغربية والقدس بأكثر من 472 حاجزاً، بالإضافة إلى ارتكاب الإعدامات الميدانية اليومية بحقّ الشبان والأطفال والفتيات على الحواجز، وعمليات الاعتقال وترويع المواطنين، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل، وتشريد مئات المواطنين. وذكرت دراسة إحصائية أعدها مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق، التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية،

بمناسبة مرور عامين على انطلاق الانتفاضة في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، وأصدرها في 2017/10/6، أن مجمل عدد شهداء انتفاضة القدس بلغ 347 شهيداً، بينهم 79 طفلاً و17 امرأة.

وقد طغت سياسة الإعدام والقتل العمد على الحواجز بحجج وذرائع واهية، حيث قتلت قوات الاحتلال ما يزيد عن 180 فلسطينياً خلال سنتي الانتفاضة. كما انتهجت سلطات الاحتلال سياسة احتجاز جثامين الشهداء والمطلة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز جثامين 15 شهيداً في الثلاجات حتى كتابة هذا التقرير، فيما أقدمت سلطات الاحتلال على دفن أربعة شهداء في ما يسمى مقابر الأرقام لديها، في مخالفة صارخة للقوانين والمعاهدات الدولية. وضمن سياسة العقاب الجماعي، تمّ هدم وتفجير 41 منزلاً تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم دولة الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدها⁶.

وفي المقابل، فقد حافظت انتفاضة القدس على زخمها، وتنوع عملياتها ضدّ الاحتلال، ومع انقضاء عامين على بدايتها، وصل عدد العمليات التي نُفذت ضدّ الاحتلال إلى 3,719 عملية، في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وفي قطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وقد أسفرت عمليات المقاومة عن مقتل 57 إسرائيلياً، وإصابة 416 آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم العمليات التي سُجلت خلال تلك الفترة في الضفة كانت رشق حجارة وزجاجات حارقة⁷.

أ. هبة باب الأسباط:

في واحدة من أبرز العمليات النوعية في انتفاضة القدس، نفذ ثلاثة من فلسطينيي 1948 من مدينة أم الفحم، في 2017/7/14، عملية عند باب الأسباط، أدت إلى قتل اثنين من جنود الاحتلال المتمركزين عند الباب، واستشهاد المنفذين. ورأى وزير الأمن الداخلي جلعاد أردان Gilad Erdan أن العملية "خطيرة" بالقدر الذي يستدعي إعادة دراسة الترتيبات الأمنية في المسجد الأقصى ومحيطه⁸. وقد ارتأت السلطات الصهيونية أن اللحظة مناسبة لفرض إدارتها الأمنية المباشرة في الأقصى، وإخضاع دور الأوقاف لعملية تقليص واسعة، فقامت بوضع بوابات إلكترونية كاشفة للمعادن على مداخل المسجد الأقصى، وبتثبيت كاميرات خارجه لمراقبة الوضع فيه، وسيطرت على مفاتيح الغرف والمكاتب التي كانت تشغلها الأوقاف. وقامت بتشديد القيود على الطرق المؤدية إلى الأقصى. واضطر الآلاف من الفلسطينيين لأداء صلاة الجمعة في الشوارع القريبة من أسوار البلدة القديمة، وخصوصاً شارع صلاح الدين، وباب العمود، وباب الأسباط، ووادي الجوز.

وبالرغم من أن المشهد في البداية كان ضبابياً، إلا أن الجماهير الفلسطينية وقياداتها من العلماء أدركوا خطورة الإجراءات الإسرائيلية وبادروا فوراً إلى ردّ عفوي، فرفضوا الدخول من تلك البوابات، وبدأ المشهد يتشكل بأن المقدسيين سيعتصمون على الأبواب إلى أن تُزال الإجراءات

الإسرائيلية. وأعلن مفتي القدس والديار المقدسة الشيخ محمد حسين، وبعد اجتماع مجلس الإفتاء الإسلامي في القدس، أنه "تقرر بالإجماع أن الدخول إلى الأقصى من البوابات الإلكترونية لا يجوز"، وكل من يدخل منها "صلاته باطلة"⁹⁶. عكس اختيار هذا الشكل من الاحتجاج إدراك الجماهير لميزان القوى الحقيقي، فميزان القوى قد يسمح للصهاينة بتصعيد إجراءات المنع أو التحكم بالدخول، لكنه لا يسمح لهم بالاستفراد تماماً بالأقصى، في وجود كتلة كبيرة من الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وفي وجود عمق عربي وإسلامي عملاق. وما فعله هذا الشكل من الاحتجاج هو أنه ترك الصهاينة في مشهد المستفرد في الأقصى، والمحتاج إلى الخروج من هذا المشهد قبل أن يدفع ثمنه، وهذا ما أسس لاتساع رقعة المواجهات الداخلية والتفاعل الخارجي.

حاولت السلطات الصهيونية خلال الأيام الأولى للهبة أن تلعب دور السلطة المتماسكة، فقررت في يوم الأربعاء الأول للهبة أن تصعد الإجراءات، وأن تركب ممرات حديدية أمام البوابات. وجاء يوم الجمعة الأول كما كان متوقفاً يوم غضب جماهيري، تجنب الجيش الصهيوني خلاله إيقاع إصابات قاتلة بين الفلسطينيين، خوفاً من انطلاق دوامة الثأر، لكن اثنين من حراس المستعمرات في القدس لم يَنْضَبطوا في تلك التعليمات، وأطلقوا النار على رقب ثلاثه من المتظاهرين فارتقوا شهداء. وبينما حاولت قوات الاحتلال ملاحقة الشهداء في المستشفيات لمصادرة جثامينهم، كان رفاقهم يقفزون بهم فوق الأسوار والبوابات لتشييعهم ودفنهم بشكل عاجل، وأمام هذا المشهد المحتدم لم تتأخر المبادرة الفردية؛ فانطلق عمر العبد من بلدة كوبر في رام الله إلى مستعمرة حلميش لينفذ عملياته بقتل ثلاثة مستوطنين بالغين بالسلاح الأبيض، فكانت محصلة ذلك النهار واحد مقابل واحد بالرغم من الفارق الشاسع في ميزان القوى.

في يوم الجمعة ذاته، كانت مظاهرات حاشدة قد خرجت في مختلف المحافظات الأردنية، البلد الأقرب إلى القدس جغرافياً وسياسياً، وبحلول مساء الأحد 2017/7/23، تسربت أنباء عن حدث أمني في السفارة الإسرائيلية في عمان. وعلى الرغم من السلوك المعتاد للأمن الأردني باحتكار الرواية، إلا أن هذا الاحتكار بعينه يعزز التحليل والاستنتاج أن ما حصل كان عملية فدائية بادر إليها الفتى الأردني محمد الجواودة بمحاولة طعن حارس في أمن السفارة، لكن هذا الحارس أصيب إصابة طفيفة، وعاد ليطلق النار من سلاحه على الجواودة وعلى صاحب المنزل الذي يستأجره ليتوفيا على الفور. وضع الحادث السلطات الأردنية أمام حرج شديد، وعزز مأزق خياراتها؛ فهي لا ترغب في مواجهة الكيان الصهيوني، لكنها وجدت نفسها في موقع مواجهة لا مفر منه، فاختار كل سياسيوها الصمت المطبق، وسلموا القاتل مع سائر طاقم السفارة، وسمحوا لهم بالمغادرة مساء اليوم التالي.

مع وصول طاقم سفارته في عمان، بدا أن نتائها لم يكن مكرثاً بعقد صفقة تخرجه من المأزق، وتحفظ للدولة الأردنية ماء وجهها، وهي التي تقيم معه سلاماً دافئاً من طرفها، بل كان مهتماً

باقتناص مشهد نصر، وسط هذا الاحتقان، فسرب مكتبه اتصاله بالقاتل واطمئنانه عليه، قبل أن يستقبله مع طاقم السفارة استقبال الأبطال في اليوم التالي.

خلال ليل الإثنين/ الثلاثاء (24-25 تموز/ يوليو 2017) فكك الاحتلال البوابات الإلكترونية، وزرع فوقها جسوراً معدنية عرضية، ثبتت عليها كاميرات مراقبة، وبدا وكأنه يقدم هذا التغيير كمشهد للجمهور للقبول به.

لم تقبل الجماهير تلك الإجراءات، وكرست مطلبها عبر فعلٍ نشطٍ لوسائل التواصل الاجتماعي، التي سمحت ببلورة جمعية للأهداف السياسية لهذا الرباط الجماهيري، فأعلنت مطلبها بعودة الوضع إلى ما كان عليه قبل 14 تموز/ يوليو تماماً، وأطلقت الجماهير شعار "لا أنصاف حلول" و"السيادة للميدان"، مؤكدة أن الهبة مستمرة إلى أن تحقق أهدافها. استمرت الهبة بالفعل، والتأمت الحكومة الصهيونية المصغرة في اجتماع مع قيادة الشاباك وقيادة الجيش، فكررت توصيتها، التي قدمتها قبل أسبوع، بالتراجع عن كامل الإجراءات، وطالبت في هذه المرة الاستماع إلى رأي قيادة الجيش التي أيدت هذه التوصية، فيما أكد الطرفان على ضرورة الالتزام بانسحاب نظيف لا يترك أثراً؛ ويقطع الطريق على استدامة الهبة الجماهيرية، وخصوصاً وأن السلطة الفلسطينية كانت قد أعلنت وقف التنسيق الأمني، في اليوم الذي سبق الاجتماع، كما أعلن إغلاق المساجد في الضفة الغربية، ودعت الجماهير إلى صلاة جمعة حاشدة حول الأقصى، وهو ما يعني أن الأمور كانت مرشحة لانفجار يصعب ضبط ما بعده، ولذلك كان لا بدّ من تسجيل الانسحاب يوم الخميس.

وفي 2017/7/27، أزال سلطات الاحتلال الإسرائيلي الممرات والجسور الحديدية من ساحة باب الأسباط قرب المسجد الأقصى المبارك، والتي نصبته بهدف تعليق كاميرات ذكية عليها. وحاولت السلطات الصهيونية أن تسجل إنجازاً معنوياً بالحفاظ على إغلاق باب حطة التي نفذ عنده الشباب الثلاثة عمليتهم، لكن الجماهير احتشدت عنده مُصرّة على أنه أول الأبواب التي ينبغي أن تدخل منها ورفّع شعار "النصر يمر من هنا"، وبالرغم من تأخر الدخول لبضع ساعات، إلا أن الشرطة الصهيونية اضطرت للانصياع، وفتح باب حطة أمام الجماهير لتدخل منه، وسادت المقدسيين روح نصر وعنفوان مشهودة، حين دخلوا المسجد يكبرون تكبيرات العيد، في مشهد حاكي حليماً كامناً عند كل عربي ومسلم.

ووافقت المرجعيات الدينية في مدينة القدس، على دخول المصلين إلى المسجد الأقصى، وقالت المرجعيات، في بيان تلاه الشيخ عبد العظيم سلهب، رئيس المجلس الأعلى للأوقاف في القدس، إن الموافقة جاءت بعد رفع السلطات الإسرائيلية لكافة التدابير التي كانت قد وضعتها على مداخله. وفي 2017/7/30، أعادت سلطات الاحتلال الإسرائيلي فتح باب المطهرة (أحد أبواب المسجد الأقصى)، بعد إغلاقه لنحو أسبوعين. وبافتتاح باب المطهرة تكون جميع أبواب المسجد الأقصى قد عادت إلى ما كانت عليه قبل 2017/7/14.

ب. التداعيات والدلالات:

• شكّل الانسحاب الصهيوني في هبة الأسباط تراجعاً دون قيد أو شرط أمام الإرادة الشعبية الفلسطينية.

• لعل الدلالة الأبلغ والأهم لنصر باب الأسباط كان عمق تأثيره في الخيال الفلسطيني والعربي والإسلامي، حين جاء ليحاكي لحظة يتطلع إليها الجميع، وليثبت على غير توقع من أحد أن هذه اللحظة قريبة وممكنة. فعلى مستوى ثورة تحرر، إذا ما التقطت هذه اللحظة بشكل صحيح، أي أن إدراك الشعب بأن نصره ممكن؛ فستمسي المسافة بينهما مسألة وقت قريب وليس ببعيد، كما أثبتت التجارب التاريخية السابقة.

• على الرغم من كثرة الحديث في بداية الهبة عن الفراغ الإقليمي وعن أثر غياب الدول العربية على إمكانية خوض المواجهة، جاءت تجربة باب الأسباط لتثبت أن النصر ممكن في ظروف كهذه.

• على مستوى الردع، شكّل نصر باب الأسباط تجلياً لمعادلة كانت المواجهات السابقة على مدى ثلاثة عقود قد أسست لها؛ فالدولة الصهيونية أسست نظرية الردع فيها على تحييد الجيوش التقليدية من المواجهة لتحقيق التفوق النووي عليها، إلا أن هذه النظرية في مواجهة الجماهير وحركات المقاومة الشعبية تفشل في تحقيق الردع.

من جهة أخرى، أظهر تقرير صادر عن مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، سقوط عشرين شهيداً، خلال تموز/ يوليو 2017، من بينهم 15 بسبب أحداث المسجد الأقصى، وإصابة وجرح أكثر من 1,400 فلسطيني، بالإضافة إلى قيام سلطات الاحتلال باعتقال أكثر من 600 فلسطيني في كل من الضفة الغربية بما فيها القدس، وقطاع غزة، وكانت أغلب الإصابات والاعتقالات في مدينة القدس¹⁰.

وفي المقابل، سجل الشبابك 222 عملية مقاومة في تموز/ يوليو 2017 مقابل 94 عملية سُجلت خلال حزيران/ يونيو 2017 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وأسفرت عمليات المقاومة عن مقتل خمسة إسرائيليين، وإصابة سبعة آخرين، وذلك حسب معطيات جهاز الشبابك الإسرائيلي¹¹.

2. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2016 ما مجموعه 134 فلسطينياً (انظر جدول 4/2)، بينهم 35 طفلاً¹²، بينما استشهد في سنة 2017 ما مجموعه 94 فلسطينياً، بينهم 16 طفلاً، برصاص قوات الاحتلال

والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس¹³. وقد جرح 3,230 فلسطينياً في سنة 2016، بينهم 1,040 طفلاً¹⁴، بينما جرح نحو 8,300 فلسطيني في سنة 2017، ويعود سبب زيادة الجرحى سنة 2017 إلى تزايد المظاهرات والاشتباكات الميدانية، خصوصاً في أثناء هبة باب الأسباط في صيف 2017، وبعد قرار ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 2017/12/6. وكان كانون الأول/ديسمبر الأعلى من حيث أعداد الجرحى، إذ بلغ عددهم نحو 5,400 شخص، يليه تموز/يوليو حيث جرح نحو 1,400 شخص¹⁵.

وفي المقابل سجل جهاز الشاباك مقتل 17 إسرائيلياً في سنة 2016، بينما سجل الجهاز مقتل 18 إسرائيلياً خلال سنة 2017 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جرح 170 إسرائيلياً في سنة 2016، وذلك مقابل 66 حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2017 (انظر جدول 4/2)¹⁶.

لقد لعبت الأنفاق الهجومية التي حفرتها فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل عام، وكتائب عز الدين القسام، الذراع العسكري لحركة حماس، بشكل خاص، دوراً مهماً خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف 2014، حيث تمّ تنفيذ مجموعة عمليات فدائية انطلاقاً منها، كما شاركت من خلالها في التصدي لقوات الاحتلال، موقعة عدد من القتل والجرحى الإسرائيليين. وسعت المقاومة الفلسطينية لتوسعة هذه الأنفاق وزيادتها، مستغلة فترة التهدئة. واستشهد 26 مقاوماً في قطاع غزة في سنة 2016 خلال عمليات "الإعداد والتجهيز والتدريب" وحفر أنفاق المقاومة، كما استشهد العدد نفسه في السنة التالية¹⁷.

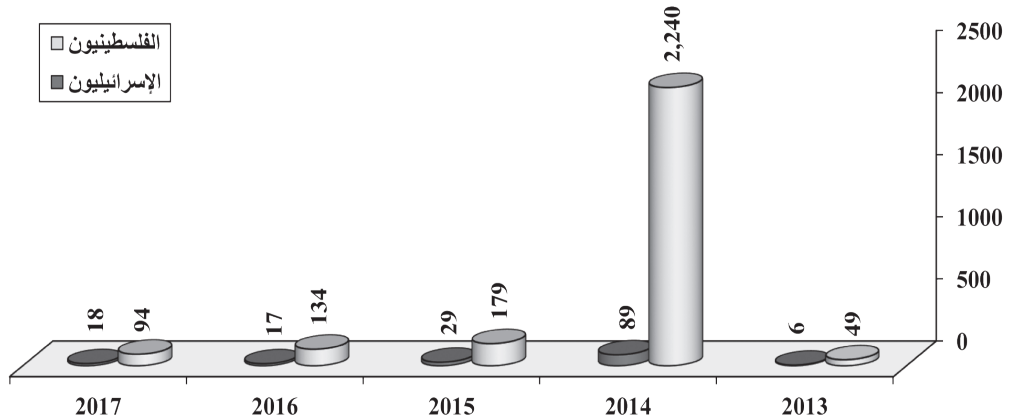
ونتيجة لذلك سعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية خلال سنتي 2016-2017 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق وقّع وزير الدفاع الإسرائيلي أفيجدور ليبرمان Avigdor Lieberman، (حسبما نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth في 2017/1/9)، على قرار تخصيص الموازنة اللازمة للبدء بمشروع عسكري يُسمى "العائق Barrier" على حدود قطاع غزة، وتبلغ تكلفته 3.34 مليارات شيكل (نحو 867.5 مليون دولار). والمشروع يُعدّ أحد المشاريع الضخمة والمكلفة التي دخلت مرحلة التنفيذ، ويستمر العمل فيه لمدة عامين، بمشاركة الآلاف من المهندسين والعمال، ويفترض أن يغطي مسافة بطول 64 كم على طول حدود قطاع غزة، ويشمل مراحل عدة، أولاًها جدار "نكي" يشبه الجدار الأمني المقام على الحدود بين مصر و"إسرائيل"، وثانيها جدار إسمنتي ينزل إلى أعماق الأرض، وثالثها وسائل تكنولوجية لتشخيص الأنفاق، بالإضافة إلى وسائل هجومية ودفاعية متقدمة¹⁸. كما شكلت قوات الاحتلال لواءً جديداً؛ للرد على ما أسمته تهديدات الأنفاق للمستعمرات المحاذية لقطاع غزة¹⁹.

جدول 4/2: القتلى والجرحى الفلسطينيين والإسرائيليون في الضفة الغربية
وقطاع غزة 2013-2017²⁰

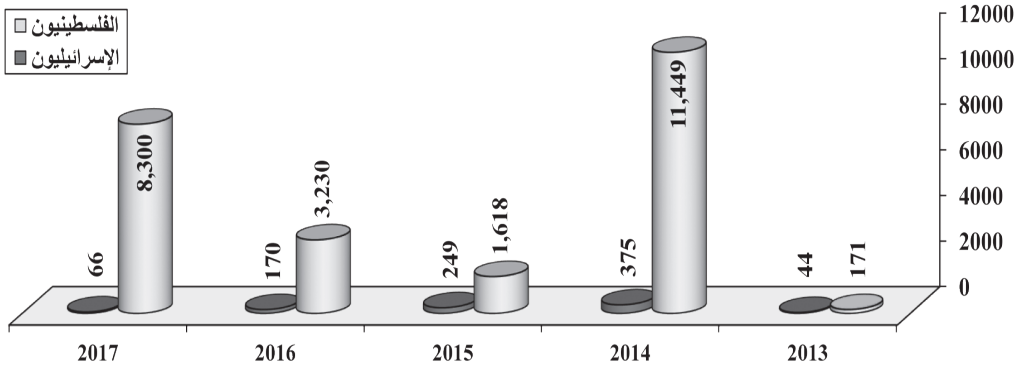
الجرحى		القتلى		السنة
الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	
44	171	6	49	2013
375	11,449	89	2,240	2014
249	1,618	29	179	2015
170	3,230	17	134	2016
*66	8,300	18	94	2017

* أعداد الجرحى الإسرائيليين حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2017.

القتلى الفلسطينيين والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013-2017



الجرحى الفلسطينيين والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2013-2017



3. الأسرى والمعتقلون:

تعدّ سنتا 2016 و2017، على غرار السنين التي سبقتها من ناحية استمرار معاناة الأسرى. ففي نهاية سنة 2016 بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 6,500 أسير، بينهم 53 أسيرة، و300 طفل، وأربعة أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 6,080 من الضفة الغربية، 510 منهم من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 350، فيما بلغ عدد أسرى فلسطيني 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 536 صُنّفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 4/3).

أما في نهاية سنة 2017، فقد وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 6,119 أسيراً بينهم 59 أسيرة و330 طفلاً، و11 نائباً في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 5,729 من الضفة الغربية، منهم 550 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 320، فيما بلغ عدد أسرى فلسطيني 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 450 أسيراً صُنّفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو من تعدّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 4/3).

وقد رصد مركز أسرى فلسطين للدراسات اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي لـ 6,170 مواطناً فلسطينياً خلال سنة 2016، بينهم 1,250 طفلاً، و208 امرأة وفتاة. غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2016، وبلغ متوسط الاعتقالات 510 حالات شهرياً، ونحو 17 حالة يومياً. وبذلك تكون الاعتقالات خلال سنة 2016 أقل من حجم الاعتقالات خلال سنة 2017؛ والتي بلغت 6,500 معتقلاً، بينهم 1,600 طفل، و170 امرأة وفتاة²¹.

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2016 و2017، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني دون استثناء، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحررون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحفيون، والنواب، ونُفذت بأشكال عدة كإقتحام البيوت، أو الاختطاف من الشارع وأماكن العمل، وإقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحواجز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2016 من نصيب مدينة القدس، حيث بلغت 2,000 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 1,500 حالة، ورام الله 900 حالة، ونابلس 700 حالة، ومن قطاع غزة 223 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 1,230 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 208 حالات، ومن الأسرى المحررين 1,220 حالة، ومن المرضى 190 حالة. كما تمّ اعتقال خمسة نواب من المجلس التشريعي، أُطلق سراح ثلاثة منهم بعد

اعتقال إداري لأشهر. وشهدت السنة نفسها 135 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2017 من نصيب مدينة القدس، حيث بلغت 2,100 حالة اعتقال، بينما كان نصيب الخليل 1,400 حالة، ومن قطاع غزة 118 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأطفال 1,600 حالة، بينما بلغت حالات الاعتقال بين النساء 170 حالة، ومن الأسرى المحررين 1,400 حالة، ومن المرضى 185 حالة. كما تمّ اعتقال 13 نائباً من المجلس التشريعي، أُطلق سراح أربعة منهم بعد اعتقال إداري لأشهر²².

وارتفعت نسبة القرارات الإدارية في سنة 2016، حيث أصدر الاحتلال 1,658 قراراً إدارياً، غالبيتها تجديد اعتقال، وتشكل هذه الأعداد ارتفاعاً بنسبة 30% مقارنة بسنة 2015، والتي بلغت فيها القرارات الإدارية 1,261 قراراً، فيما بلغت 1,086 خلال سنة 2017. وأصدرت محاكم الاحتلال 11 حكماً بالسجن المؤبد خلال سنة 2016، و16 حكماً بالسجن المؤبد خلال سنة 2017. وقامت إدارة سجون الاحتلال بـ 156 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2016، وبـ 145 عملية اقتحام للسجون خلال سنة 2017. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 212 شهيداً، وذلك بارتقاء أسيرين في سنة 2016، وثلاثة أسرى في سنة 2017²³.

جدول 4/3: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2013-2017²⁴

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2013	5,023	4,408	389	476	17	154
2014	6,200	5,729	371	481	23	152
2015	6,900	6,482	328	502	55	450
2016	6,500	6,080	350	459	53	300
2017	6,119	5,729	320	525	59	330

* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

وخلال سنتي 2016 و2017 أصدر الاحتلال العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحقّ الأسرى، أبرزها قانون إعدام الأسرى، وهو يهدف لفرض عقوبة الإعدام على أسرى فلسطينيين

شاركوا في قتل إسرائيليين، وقانون مكافحة "الإرهاب"، وهو يهدف للتشديد بشكل كبير على معاقبة المشاركين في أعمال مقاومة، وقانون يسمح بإعفاء الشرطة الإسرائيلية والشاباك من توثيق التحقيقات الأمنية، وقانون معاقبة الأطفال القاصرين بالسجن الفعلي قبل بلوغهم سنّ الـ14، وقانون حرمان أسرى القدس والداخل من مستحقّاتهم المالية، وقرار تمديد شبكات وأنظمة مراقبة تكنولوجية حديثة في السجون، وقانون اعتراف المحاكم المدنية الإسرائيلية بقرارات المحاكم العسكرية في "إسرائيل"، ومشروع قانون حرمان الأسرى من التعليم، ومشروع قانون احتجاز جزء من المستحقّات المالية للسلطة الفلسطينية²⁵.

أ. الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2016-2017 في إصدار أوامر اعتقال إداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 450 معتقلاً في نهاية سنة 2017، بينهم 7 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 536 في نهاية 2016، بينهم 4 نواب، و650 في نهاية 2015، و450 في نهاية 2014، و155 في نهاية 2013²⁶.

وصعدّ الاحتلال بشكل كبير من إصدار قرارات الاعتقال الإداري خلال انتفاضة القدس، التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2015، سواء للأسرى الجدد، أم قرارات تجديد الاعتقال الإداري، حيث أصدرت محاكم الاحتلال 2,860 قرار اعتقال إداري خلال عامين من انتفاضة القدس (تشرين الأول/أكتوبر 2015 - تشرين الأول/أكتوبر 2017)، من بينها 1,178 قراراً جديداً، غالبيتها للأسرى المحررين. وارتفع عدد المعتقلين الإداريين في سجون الاحتلال في نهاية نيسان/أبريل 2016 إلى نحو 750 أسيراً، للمرة الأولى منذ سنة 2009. وشهد العام الأول إصدار 1,817 قرار اعتقال إداري، بينما شهد العام الثاني إصدار 1,043 قراراً²⁷.

وشملت القرارات، ولأول مرة منذ سنوات، النساء والفتيات الفلسطينيات، حيث تمّ إصدار 17 قراراً إدارياً بحقهنّ، إحداهن جُدد لها للمرة الخامسة على التوالي، وهي الأسيرة صباح فرعون من القدس، وهي معتقلة منذ حزيران/يونيو 2016، ومن بينهن أيضاً النائب خالدة جرار. كما أصدر الاحتلال 15 قراراً إدارياً بحق نواب من المجلس التشريعي الفلسطيني. وشملت القرارات الإدارية الأطفال القاصرين حيث أصدرت محاكم الاحتلال خلال عامي الانتفاضة 42 قراراً استهدف أطفالاً قاصرين، كما أصدرت 55 قرار اعتقال إداري على خلفية منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي²⁸.

جدول 4/4: المعتقلون الإداريون 2013-2017²⁹

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
المعتقلون الإداريون	155	450	650	536	450

ب. إضراب الأسرى عن الطعام:

نتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات؛ خاض الأسرى خلال سنتي 2016-2017 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّل إضراب الأسرى خطوة مهمة نحو التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، مما دفع سلطات الاحتلال لإقرار قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين عن الطعام. وقد طبقت سلطات الاحتلال القانون لأول مرة على المعتقل الإداري محمد القيق في 2016/1/12، عبر إدخال محاليل إلى جسده رغماً عنه، وذلك على الرغم من حظر القانون الدولي تطبيق التغذية القسرية على المضربين³⁰.

وفي 2016/8/6 أعلن 365 أسيراً من حماس تعليق إضرابهم المفتوح عن الطعام، الذي بدأ قبل يومين، بعد اتفاق مع إدارة مصلحة سجون الاحتلال يقضي بالاستجابة لمعظم مطالبهم الإنسانية العادلة، وكان أسرى الحركة قد أعلنوا تباعاً خلال يومين الدخول في الإضراب احتجاجاً على عملية القمع الواسعة التي تعرضوا لها، ونقل ما يزيد على 300 أسير منهم، والاعتداء على العديد منهم بالضرب، إضافة إلى عزل رئيس الهيئة القيادية العليا لأسرى الحركة محمد عرمان في سجن هداريم Hadarim Prison. وشمل الاتفاق وقف التفتيش العاري المهين، وإعادة بعض الأسرى الذين تمّ نقلهم، وتلبية مجموعة من المطالب الحياتية. كما نفذ أكثر من ستة آلاف أسير فلسطيني في 2016/9/26، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على استشهاد الأسير ياسر حمدونة، بسبب الإهمال الطبي المتعمد³¹.

وبعد إضراب عن الطعام دام 41 يوماً، علّق نحو 1,600 أسير فلسطيني إضرابهم، في 2017/5/27، وذلك بعد التوصل لاتفاق مع إدارة مصلحة سجون الاحتلال، يقضي بتلبية مطالبهم الإنسانية. ومن أبرز مطالب الأسرى التي سعى المضربون لتحقيقها: إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وإنهاء سياسة العزل الانفرادي، وإنهاء سياسة منع زيارات العائلات وعدم انتظامها، وإنهاء سياسة الإهمال الطبي، وغير ذلك من المطالب الأساسية والمشروعة. وقال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع إن 80% من مطالب الأسرى الإنسانية والمعيشية قد تمّ إنجازها³².

وقد خاض أكثر من 140 أسيراً فلسطينياً معارك "الأمعاء الخاوية" بشكل فردي منذ إضراب الشيخ خضر عدنان في سنة 2012، وانتزعوا فيها حريتهم وحقوقهم؛ منهم الأسير محمد القيق، الذي خاض إضرابين مفتوحين عن الطعام خلال سنتي 2016-2017، أنهى إضرابه الأول في 2016/2/26 بعد 94 يوماً، بعد تعهد سلطات الاحتلال إنهاء الاعتقال الإداري في 2016/5/21 بقرار جوهري غير قابل للتمديد، وفي 2016/5/19 أفرجت سلطات الاحتلال عن القيق. أما إضرابه الثاني الذي بدأه في 2017/2/6، كان احتجاجاً على اعتقاله مرة أخرى في 2017/1/15، وتحويله للإداري لمدة ثلاثة أشهر دون تهمة أو محاكمة، وعلّقه في 2017/3/10، بعد التوصل إلى اتفاق مع سلطات الاحتلال، يقضي بالإفراج عنه في 2017/4/14³³، غير أن الاحتلال أجل الإفراج عنه إلى 2017/11/9. وعلّق القيادي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأسير بلال كايد، في 2016/8/24، إضرابه المفتوح عن الطعام الذي استمر 71 يوماً، رفضاً لتحويله للاعتقال الإداري بعد انتهاء مدة أسره، بعد التوصل إلى اتفاق يقضي بتحديد فترة اعتقاله الإداري، وإطلاق سراحه عند إنهائها في 2016/12/1³⁴. بدورهم علق الأسرى محمد ومحمود البلبول ومالك القاضي، في 2016/9/21، إضرابهم عن الطعام الذي استمر 82 يوماً للشقيقتين البلبول و70 يوماً للقاضي، بعد التوصل إلى اتفاق يحدد اعتقالهم الإداري ويضمن عدم تجديده³⁵.

كما أعلن رئيس الحركة الإسلامية داخل الخط الأخضر الشيخ رائد صلاح في 2016/11/13، إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على عزله في سجن نفحة الصحراوي، قبل أن يعلن وقفه في 2016/11/17، استجابة لطلب لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، وفق ما قال رئيس لجنة الحريات بلجنة المتابعة، الشيخ كمال الخطيب³⁶. وفي 2016/12/22، أعلن الأسيران أنس شديد وأحمد أبو فارة عن وقف إضرابهما المفتوح عن الطعام الذي استمر 90 يوماً متواصلًا، بعد تلقيهما قراراً بالتجديد لاعتقالهما إدارياً مرة واحدة لمدة أربعة شهور³⁷.

4. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصار قطاع غزة للسنة الـ 11 على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وتلك المتعلقة بحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2016 و2017 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

فعلى صعيد حركة الأفراد، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلية فرض قيود مشددة على تنقل سكان قطاع غزة عبر معبر بيت حانون (إيريز Erez)، المنفذ الوحيد لسكان القطاع إلى الضفة الغربية. وقد نجم عن هذه القيود حرمان نحو مليوني فلسطيني من حقهم في التنقل. فيما أدى

إغلاق السلطات المصرية شبه الدائم لمعبر رفح البري إلى حرمان سكان القطاع من حقهم في حرية التنقل والسفر من وإلى القطاع. وشهدت سنتي 2016 و2017 إغلاقاً شبه كامل لمعبر رفح، بحسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا؛ التي قالت إن السلطات المصرية فتحتة 41 يوماً فقط خلال سنة 2016، و21 يوماً في سنة 2017، في أسوأ مدة تشغيل للمعبر خلال سنوات الحصار الـ 11، وفي ساعات محددة، وعلى فترات متفرقة، للحالات الإنسانية. وقد بلغ عدد المواطنين المسجلين للسفر، والذين هم بحاجة ماسة للسفر عبر معبر رفح البري أكثر من 15 ألف شخص من الحالات الإنسانية وحملة الإقامات والطلاب، بحسب هيئة المعابر والحدود في غزة³⁸. كما استمر منع وصول قوافل المساعدات الإنسانية للقطاع المحاصر، عدا عن أنه لم يُسمح للسنة الثالثة على التوالي بسفر المعتمرين.

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلية معبر كرم أبو سالم، المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة، لمدة 132 يوماً خلال سنة 2016، أي ما نسبته 36.1% من مجمل أيام السنة، كما أغلقته لمدة 123 يوماً خلال سنة 2017، أي ما نسبته 29.6% من مجمل أيام السنة. وقد أحدث ذلك نقصاً في العديد من السلع والاحتياجات الأساسية التي يحتاجها السكان، ومن ضمنها معظم أنواع الوقود وخصوصاً غاز الطهي، وكافة أصناف مواد البناء. وقد استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة للسنة العاشرة على التوالي، وفي استثناء محدود، سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من بعض المنتجات، معظمها سلع زراعية، يتم تصدير معظمها إلى الضفة الغربية، والكميات القليلة الأخرى يتم تصديرها إلى "إسرائيل" ودول العالم الأخرى. وقد بلغ معدل صادرات القطاع نحو 6 شاحنات يومياً خلال سنتي 2016 و2017، بينما كانت تصل قبل فرض الحصار إلى 150 شاحنة في اليوم الواحد، بينما بلغ معدل واردات القطاع نحو 500 شاحنة يومياً³⁹.

وبالتالي تشير الوقائع الميدانية إلى استمرار الحصار على قطاع غزة، وكذب التصريحات الإسرائيلية المتعاقبة بشأن تخفيف الحصار عن القطاع. فقد كشفت هيئات حقوقية وتقارير اقتصادية أن جميع مكونات الحياة في قطاع غزة، تُحضر بفعل الحصار، وأن الأوضاع الإنسانية في القطاع تزداد سوءاً؛ فقد حذرت الأمم المتحدة من أن يكون قطاع غزة قد أصبح "غير صالح للحياة" فعلاً. وحذرت منسق الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة روبرت بايبر Robert Piper من أن "كل المؤشرات تسير في الاتجاه الخاطئ". وأكد تقرير اقتصادي صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي The United Nations Development Programme (UNDP) أن القطاع الخاص في غزة يعاني عجزاً سببه الحصار والقيود المفروضة على الحركة والوصول إلى المصادر الطبيعية والأسواق، والحروب المدمرة المتكررة. وقال الممثل الخاص للمدير العام للبرنامج الأممي روبرتو فالنت Roberto Valent،

خلال استعراض التقرير، إن نسبة البطالة في قطاع غزة هي من أعلى النسب في العالم، وإن ما يقارب من 60% من شبابها عاطلين عن العمل⁴⁰.

ومن جهة أخرى، صادق الاجتماع البرلماني لمجلس أوروبا (The Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE) على تقرير يتهم "إسرائيل" بـ "القتل المنهجي وغير القانوني" في قطاع غزة، وبأنها متهمه بتردي الوضع الإنساني الذي آل إليه قطاع غزة⁴¹. وقالت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، في تقرير لها، إن السلطات المصرية لعبت دوراً أساسياً في تشديد الحصار بعد منتصف سنة 2007 من خلال إغلاق معبر رفح. وكشف التقرير أن الإغلاق التعسفي المستمر للمعبر فتح أبواباً للسوق السوداء في تنقل المواطنين، عبر ضباط المخابرات والجيش المصري، بعد التنسيق مع سماسرة فلسطينيين، وبشكل سري، لقاءً مبالغ مالية تصل إلى خمسة آلاف دولار أمريكي⁴².

وقال النائب جمال الخضري، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار، إن الحصار الإسرائيلي ضد قطاع غزة بآثاره الخطيرة يصيب كل مناحي الحياة. وقال الخضري إن 80% من سكان القطاع يعيشون تحت خط الفقر، وإن أكثر من خمسة آلاف مصنع ومنشأة اقتصادية أُغلقت بشكل جزئي أو كلي، وقُدرت خسائرها المباشرة وغير المباشرة بنحو 284 مليون دولار. كما ذكر الخضري أن عدد الأصناف في قوائم السلع الممنوعة من دخول القطاع بلغت 500 صنف⁴³.

وقال الخضري إن 50% من المنازل المدمرة كلياً في قطاع غزة بفعل العدوان الإسرائيلي سنة 2014، ما زالت بحاجة للإعمار، مشيراً إلى أن 4,000 وحدة سكنية في قطاع غزة، من أصل 5,500 بحاجة للإعمار، لا يوجد تمويل لإعمارها. وأرجع الخضري بطء عملية الإعمار لعدة أسباب أبرزها آلية دخول مواد البناء وتقنياتها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وعدم وجود تمويل لبناء ما تبقى من المنازل المدمرة بنحو 200 مليون دولار، لعدم التزام المانحين بكامل التزاماتهم في مؤتمر المانحين بالقاهرة 2014⁴⁴.

ومن جهته، حذّر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان Euro-Mediterranean Human Rights Monitor من التدهور الحاد غير المسبوق في الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وقال إن معدلات الفقر والفقر المدقع ارتفعت لتتجاوز 65%، فيما تجاوزت نسبة انعدام الأمن الغذائي 72% لدى الأسر في قطاع غزة، وأصبح 80% من سكان القطاع يعتمدون على المساعدات الدولية. ووصل عدد الأدوية التي انعدمت بالكامل في "مستودع أدوية غزة المركزي"، في حزيران/ يونيو 2017، إلى 170 صنفاً، بنسبة 33% من إجمالي عدد أصناف الأدوية الأساسية، فيما ما يزال نحو 37 صنفاً من أصل 67 صنفاً من أدوية مرض السرطان معدومة، وهو ما يعني أن نحو 70% من الرعاية الطبية والخدمات المقدّمة لمرضى السرطان باتت متوقفة بشكل شبه كامل⁴⁵.

ثانياً: مسار التسوية السلمية لم يشهد مسار التسوية تطورات مهمة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إذ لم تُستأنف

المفاوضات الثنائية التي توقفت بعد فشل وزير الخارجية الأمريكي السابق جون كيري في سنة 2014، بعدما قدّم خطة من عدة نقاط تركزت على القضايا الرئيسية في الصراع، بما في ذلك الحدود، والمستعمرات، واللاجئين الفلسطينيين، ووضع القدس، وتضمنت الخطة تبادل الأراضي والاعتراف بـ "يهودية إسرائيل"، وإقامة منطقة أمنية إسرائيلية في الضفة الغربية على طول نهر الأردن⁴⁶. وهي خطة لا تصل إلى الحد الأدنى لمطالب منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية.

وفشلت خطة كيري جراء تعنت حكومة بنيامين نتنياهو، واعترف كيري بذلك بعد تخليه عن منصبه، حيث قال في ندوة مغلقة سرّبت منها أقواله: "إن الحكومة الإسرائيلية صرحت علناً أنها لن تقبل أبداً بدولة فلسطينية"، وانتقد عدم التوجه الإسرائيلي لـ "السلام" بقوله "إن كان لا يوجد قادة إسرائيليون يريدون السلام، وإذا لم تتغير المعادلة، فسأندش إن لم يأت قادة فلسطينيون شباباً خلال العشرة أعوام القادمة، يقولون لقد جربنا اللا عنف لثلاثين عاماً ولم نحصل على شيء"⁴⁷. وحاولت إدارة باراك أوباما Barack Obama في سنتها الأخيرة أن تتعاطى مع الطرح الإسرائيلي الذي يروّج له نتنياهو منذ فترة طويلة، والذي يقدم تصوراً بأن تحلّ مفاوضات عربية إسرائيلية مكان المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الثنائية، لأنها أثبتت، بزعمه، أن الفلسطينيين غير راغبين ولا قادرين على دفع ثمن "السلام"، على أساس أن العرب يمكن أن يقدموا ما عجز الفلسطينيون عن تقديمه، أو يمكنهم إقناع الفلسطينيين أو الضغط عليهم ليقبلوا، بغطاء وتشجيع عربي، ما رفضوا أو عجزوا عن تقديمه بمفردهم.

ويتفاعل نتنياهو بعلاقاته مع الدول العربية التي وصفها بالـ "غير مسبوقية" وأنها الأفضل منذ قيام الاحتلال⁴⁸. ويراهن نتنياهو على تسويق "إسرائيل" كحليف محتمل للدول الخليجية في مواجهتها لإيران، خصوصاً في ظلّ وجود نقطة التقاء بينهم وبين "إسرائيل" على رفض التوصل إلى اتفاق على البرنامج النووي الإيراني. وهو ما يمكنه من "التطبيع" مع الدول العربية دون دفع أي استحقاقات سياسية، ويعزل الفلسطينيين ويكشف ظهورهم؛ ويحرف البوصلة عن حقيقة الصراع في المنطقة مع العدو الصهيوني، إلى صراعات طائفية وعرقية، تصب في مصلحة المشروع الصهيوني.

بالرغم من أن الإدارة الأمريكية في عهد أوباما تقدمت خطوات باتجاه محاولة استرضاء "إسرائيل"، إلا أنه ظلّ ثمة توتر أو عدم رضا مكتوم أحياناً بين الطرفين، وأدى إلى بعض الشدّ والجذب، انتهى بامتناع الإدارة الأمريكية عن استخدام حقّ النقض (الفيتو Veto) ضدّ

مشروع قرار ضد الاستيطان وامتناعها عن التصويت، ما سمح بصدور قرار 2334 في نهاية سنة 2016⁴⁹. وما يمكن أن يفسر امتناع الولايات المتحدة عن التصويت هو خشيتها من القضاء على ما يسمى ”حل الدولتين“ في ظل قيام الحكومة الإسرائيلية بتوسيع الاستيطان بمعدلات كبيرة جداً، لدرجة أصبح عدد المستوطنين أكثر من 800 ألف وفق دراسة معهد الأبحاث التطبيقية (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ)⁵⁰، وفي ظل إقرار مخططات لرفع العدد ليصل إلى مليون خلال فترة وجيزة، وحرصاً على المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وتداعيات هذا الأمر على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم. فقد حاول أوباما في فترته الأولى أن يضغط على الحكومة الإسرائيلية، وطالب بتجميد حقيقي للاستيطان، ولكنه لم ينجح، بل تراجع تراجعاً ذليلاً عن مطالبه، بعد رفضها من قبل الجماعات المؤيدة لـ”إسرائيل“ في أمريكا.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الخلاف المذكور لم يمس بالتزام الولايات المتحدة الأمريكية إزاء ”إسرائيل“، ولا بالعلاقات العضوية بينهما، بدليل الدعم السخي الذي قدمه أوباما لـ”إسرائيل“، غير المسبوق، والبالغ 38 مليار دولار، خلال عشر سنوات⁵¹. إضافة إلى تبني أوباما لمقولة ”إسرائيل“ باعتبارها ”دولة يهودية“، كما دافع عن القدس باعتبارها عاصمة موحدة وأبدية لـ”إسرائيل“⁵².

1. مبادرات ما بعد فشل خطة كيري:

شهدت الفترة ما بعد فشل خطة كيري في سنة 2014 مبادرات ومقترحات لإحياء العملية السياسية، كان هدفها تضييع الوقت، والذي استغلته ”إسرائيل“ في تطبيق مخططاتها الاستعمارية الاستيطانية العنصرية، لفرض أمر واقع على الأرض. ومن هذه المبادرات والمقترحات:

أ. قمة العقبة الرباعية – شباط/فبراير 2016:

عقد اجتماع أمريكي إسرائيلي أردني مصري في مدينة العقبة الأردنية في 2016/2/21، وعرض نتنهاو ”خطة النقاط الخمس“، وهي مجموعة خطوات لبناء الثقة مع الفلسطينيين وتسهيلات اقتصادية؛ مقابل قمة تجمعها بقيادة السعودية ودول الخليج، واعتراف أمريكي في البناء في المستعمرات، وقيام نتنهاو بالموافقة المبهمة على مبادرة السلام العربية.

في المقابل، قدم كيري خلال الاجتماع مبادرة سلام إقليمية، تشمل اعترافاً بـ”إسرائيل“ كـ”دولة يهودية“، واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. لكن نتنهاو تحفظ على المبادرة، وعاد وتراجع عنها على الرغم من أنها لا تنطوي على تغيير جوهري في سياسة حكومته⁵³. وعلى الرغم من الفوائد التي يجنبها الطرف الإسرائيلي من مضمون الأفكار المتداولة ومن غياب الطرف الفلسطيني عن القمة، فقد أفضل نتنهاو الاجتماع، كما أفضل جميع الجهود والمبادرات الأخرى. وكانت الجهود في تلك الفترة تقوم على تغيير الائتلاف الحاكم في ”إسرائيل“، ليدخل المعسكر الصهيوني

Zionist Camp بدلاً من البيت اليهودي (HaBayit HaYehudi) The Jewish Home ، لتصبح الحكومة الإسرائيلية قادرة على إبداء قدر من المرونة بما يسمح باستئناف المفاوضات. من جهة أخرى، كان غياب الطرف الفلسطيني أمراً سلبياً وبالغ الدلالة، حيث بحثت "إسرائيل" وأمريكا مع طرفين عربيين القضية الفلسطينية، في ظل غياب ممثلها الشرعي.

ب. مقترحات بايدن - آذار/ مارس 2016:

طرح جو بايدن Joe Biden، نائب الرئيس الأمريكي حينذاك، في أثناء زيارته إلى المنطقة في آذار/ مارس 2016، مقترحات على الرئيس الفلسطيني، هي أشبه برفع العتب أكثر مما هي مبادرة جديدة. وتضمنت الموافقة على إقامة دولة فلسطينية على أساس حدود 1967، عاصمتها شرقي القدس، مقابل اعتراف الفلسطينيين بـ "إسرائيل" كـ "دولة يهودية"، وتخليهم عن حق عودة اللاجئين.

ج. المبادرة الفرنسية:

عقدت فرنسا في حزيران/ يونيو 2016 اجتماعاً لوزراء خارجية وممثلي 28 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي (EU) والأمم المتحدة، تجسيداً لـ "مبادرة السلام" التي طرحتها سابقاً كدليل على الضيق من الدور الأمريكي. وتقوم هذه المبادرة على مبدأ "حل الدولتين"، وتتضمن مواعيد نهائية للتفاوض بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وكل مرحلة من مراحل التفاوض، مع الاتفاق على موعد نهائي ومدة زمنية لكل مرحلة، وتحديد بنود التفاوض، والمواضيع الخلافية التي يجب حلها، ووضع معايير دولية يلتزم بها الطرفان، حتى الاتفاق النهائي حول تفاصيل "حل الدولتين"، على أن يُعقد في نهاية السنة مؤتمر دولي للتسوية السلمية⁵⁴.

عقد "مؤتمر باريس للسلام Paris Peace Conference" في 2017/1/15، والذي قاطعته "إسرائيل"، خشية أن يملي عليها أي شيء غير مناسب. ولكنها كانت الغائب الحاضر من خلال دفاع الإدارة الأمريكية عن مواقف "إسرائيل". ظهر ذلك من خلال أخذ الكثير من تحفظاتها بالحسبان في المبادرة الفرنسية؛ حيث عدلت المبادرة، بعد أن تضمنت في البداية وعداً فرنسياً بالاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا فشلت المبادرة، وتم التخلي عن هذا الوعد الذي عدته "إسرائيل" تشجيعاً للفلسطينيين لرفض إبداء مرونة، لأنهم سيحصلون على اعتراف فرنسي بدولتهم عند الفشل. وكانت المبادرة الفرنسية تلمح إلى عقد مؤتمر دولي آخر والوصول إلى مشاركة متعددة في رعاية المفاوضات، أمر شبيه بما حصل في أثناء التفاوض مع إيران من خلال صيغة خمسة زائد واحد، وتغيّرت الرئاسة الفرنسية فلم يعقد المؤتمر.

إن النشاط الفرنسي، في الوقت الذي تتوقف فيه الإدارة الأمريكية عن التحرك، يهدف إلى تقطيع الوقت ومنع نشوء فراغ تستغله أطراف وآراء ودول "متطرفة"، بحسب المعايير الغربية.

د. المبادرة الروسية:

طرح موسكو مبادرة للتسوية السلمية، مبدية استعدادها لتكون "وسيطاً نزيهاً"، وتستضيف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وكررت، عدة مرات، دعوتها لاستضافة لقاء بين نتنياهو ومحمود عباس، غير أن مثل هذه القمة لم تتم حتى هذه اللحظة، بالرغم من أنها تكررت مرات عدة⁵⁵.

وقد وجّه فلاديمير بوتين Vladimir Putin رسالة إلى قمة موريتانيا في تموز/ يوليو 2016، وضح فيها أن موسكو ترى أن الوضع الراهن في فلسطين غير مقبول، وتدعو إلى توفير الظروف لإعادة إطلاق عملية المفاوضات بأقرب وقت، لتصل إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومترابطة الأراضي عاصمتها شرقي القدس، وتعيش بسلام مع جيرانها⁵⁶.

هـ. مبادرة السيسي:

طرح الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في أيار/ مايو 2016 مبادرة لتحويل "السلام البارد" إلى "سلام دافئ"، واستئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وكررها في مبادرة شبيهة، في أثناء خطابه في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر 2017⁵⁷.

ودعا الرئيس السيسي الفلسطينيين إلى توحيد صفوفهم، معرباً عن استعداد بلاده للعب دور الوساطة بين تلك الفصائل. كما دعا الأحزاب والقوى الإسرائيلية إلى أن "يتوافقوا من أجل حلّ لهذه الأزمة، ولا يكون مقابله إلا كل أمر جيد للأجيال القادمة، وخلق أمل ومستقبل أفضل لهم، واستقرار وتعاون حقيقي". وأكد السيسي أن هناك فرصة حقيقية لتحقيق "السلام" في ظل وجود عدة مبادرات إقليمية ودولية أهمها مبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية لـ "السلام"⁵⁸.

و. المبادرة الصينية - آب/ أغسطس 2017:

طرح الرئيس الصيني شي جين بينغ Xi Jinping مبادرة من أربع نقاط، للمساعدة على تحقيق التسوية السلمية. وتتضمن المبادرة تعزيز "حل الدولتين" على أساس حدود 1967، مع شرقي القدس عاصمة لدولة فلسطينية جديدة، ودعم مفهوم "الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام" الذي ينهي فوراً بناء المستعمرات الإسرائيلية، ويتخذ تدابير فورية لمنع العنف ضدّ المدنيين، ويدعو إلى الاستئناف المبكر لمبادرات "السلام"، إضافة إلى تنسيق الجهود الدولية لوضع تدابير لتعزيز "السلام" من خلال التنمية والتعاون بين الفلسطينيين و"إسرائيل"⁵⁹.

2. تهديدات القيادة الفلسطينية في ظلّ الجمود:

وفي ظلّ الجمود الذي ميّز ما يسمى "عملية السلام" في هذه الفترة، أطلقت القيادة الفلسطينية تهديدات باعتماد مقاربة جديدة، فقد اجتمع المجلس المركزي الفلسطيني في آذار/ مارس 2015، واتخذ عدة قرارات، منها:

تحميل سلطة الاحتلال (إسرائيل) مسؤولياتها كافة تجاه الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المحتلة كسلطة احتلال وفقاً للقانون الدولي، ووقف التنسيق الأمني بأشكاله كافة مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، والتأكيد على أن أي قرار جديد في مجلس الأمن يجب أن يضمن تجديد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وبما يضمن تحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من ممارسة سيادتها على أرضها المحتلة العام 1967 بما فيها العاصمة القدس، وحل قضية اللاجئين وفقاً للقرار 194، ورفض فكرة الدولة اليهودية والدولة ذات الحدود المؤقتة، وأي صيغ من شأنها إبقاء أي وجود عسكري أو استيطاني إسرائيلي على أي جزء من أراضي دولة فلسطين، والاستمرار في حملة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية كشكل من أشكال المقاومة الشعبية⁶⁰.

غير أن هذه القرارات بقيت حبراً على ورق.

وعادت الالتزامات الفلسطينية السياسية والاقتصادية والأمنية المترتبة على اتفاق أوسلو بعد قرارات المركزي كما هي، ولم تُمس من حيث الجوهر، ما عدا الإعلان عن وقف التنسيق الأمني لفترة ضئيلة من الزمن⁶¹ على خلفية الهبة الشعبية (هبة باب الأسباط) التي حدثت في القدس المحتلة في تموز/ يوليو 2017، جرّاء تركيب بوابات وكاميرات على مداخل البلدة القديمة، وانتهى الأمر بإزالتها خشية من تصاعد الهبة بصورة كبيرة تنذر باندلاع انتفاضة شعبية عارمة جديدة. هذا مع العلم أن كل التطورات والأحداث والمآلات تؤكد الأهمية البالغة لاعتماد مقاربة جديدة مختلفة عن المقاربة المعتمدة منذ اتفاق أوسلو وحتى الآن، التي تركز على العمل الدبلوماسي والمفاوضات كأسلوب وحيد أو رئيسي، والرهان على الولايات المتحدة، فبهذا الأسلوب لا يمكن الخروج من المأزق العام الذي تمر به القضية الفلسطينية.

3. إدارة ترامب و"صفقة القرن":

على الرغم من سوء الوضع خلال فترة رئاسة أوباما الذي أهمل القضية الفلسطينية، بعد فشله في إنضاج أي عملية تسوية، في فترة رئاسته الأولى، وفشل وزيرة خارجيته في فترته الثانية، وعلى الرغم من أن كيري قام بنحو خمسين جولة مكوكية محاولاً إعادة المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد ازداد الأمر سوءاً بعد نجاح دونالد ترامب، الذي عبّر في أثناء فترة الانتخابات الرئاسية عن مواقف أكثر انحيازاً من سابقه من الرؤساء الأمريكيين؛ إذ تعهد بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية. وهذا ما حصل فعلاً، حيث أصدر قراره بالاعتراف بالقدس كعاصمة لـ"إسرائيل" وبنقل السفارة الأمريكية إليها في 6/12/2017⁶²، بعد أن كان قد أجل هذا القرار (ستة أشهر) أسوة بما فعله الرؤساء الأمريكيون السابقون.

واجهت ترامب العديد من المصاعب والأزمات الداخلية في مختلف الملفات الداخلية والخارجية، بما في ذلك عجزه عن الوفاء بمعظم وعوده، والتحقيقات التي تلاحق إدارته حول ملف التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية وغيره، والضغوط التي تعرض لها من قبل الجماعات المؤيدة لـ "إسرائيل" التي لا تقتصر على اللوبي الصهيوني، وإنما تشمل المسيحيين الصهاينة الإنجيليين الذين لعبوا دوراً بارزاً في وصوله إلى البيت الأبيض.

وقد وعد ترامب منذ توليه سدة الرئاسة بتحقيق ما عجز أسلافه عن تحقيقه في مسار التسوية السلمية، إذ تعهد بالتوصل إلى صفقة وصفها تارة بالتاريخية، وأخرى بصفقة الصفقات، قائلاً: إن صهره جارد كوشنر Jared Kushner الذي عينه مسؤولاً للفريق المعني بهذا الأمر قادر على إنجازها، وإذا فشل فلن يستطيع أحد إنجازها.

وعلى الرغم من ترحيب الرئيس الفلسطيني بالتعهد الأمريكي، إلا أن المواقف الأمريكية المتسارعة والمتلاحقة كانت تثير المخاوف أكثر وأكثر من أن هذه الصفقة إما أنها غير موجودة، ومجرد وهم، أو أنها صفقة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية بمختلف أبعادها، وفقاً للشروط والإملاءات الإسرائيلية، أو أن المقصود منها الحل الإقليمي الرامي إلى تحقيق التطبيع العربي، خصوصاً من قبل السعودية وبقية دول الخليج مع "إسرائيل" أولاً، وقبل التوصل إلى "اتفاق سلام"، أي قلب مبادرة السلام العربية رأساً على عقب، وذلك كجسر لإقامة حلف أمريكي عربي إسرائيلي ضد إيران.

وخلال الفترة 2016-2017 ظهرت بعض المؤشرات على بعض أشكال التواصل "غير الرسمي" بين السعودية و"إسرائيل". وهذا ما أكده توماس فريدمان Thomas Friedman في منتدى سبان Saban Forum، قبل أيام قليلة على قرار ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، حيث قال إن وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز Yuval Steinitz أخبره مبهجاً أنهم يجرون محادثات مع السعودية، ووصف فريدمان الكلام "العلني" لأي وزير إسرائيلي عن العلاقات مع السعودية بـ "الغباء الحقيقي"، ونصح الإسرائيليين بعدم التحدث عن هذه العلاقات بشكل علني، إن أرادوا أن ينجح الملك بن سلمان في إصلاحاته التي يجريها في بلاده، وإن أرادوا أن تنجح علاقاتهم معه⁶³.

طبعاً، هناك وهم عند بعض العرب بأن "إسرائيل" يمكن أن تكون صديقة وحليفة، وأنها يمكن أن تحارب إيران من أجلهم، وهذا يجعل موقف العديد من الدول العربية من القرار الأمريكي ومن "إسرائيل" أقل مما هو مطلوب، ودون مستوى الخطر الذي يشكله القرار على القدس والقضية.

غير أنه من المبكر والسابق لأوانه التحدث عن علاقات علنية خليجية إسرائيلية، حيث ما زال أمامها الكثير من المعوقات الداخلية، سواء في المنظومة السياسية الحاكمة نفسها، أم في المنظومة الشعبية الواسعة... كما أن السياسات الأمريكية والإسرائيلية قد مضت بعيداً في تشددها وتضييع

الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، بما يُعقد عملية بناء علاقات سياسية وتطبيع مع بعض البلدان العربية المتحمسة لمواجهة النفوذ الإيراني، أو مواجهة تيارات "الإسلام السياسي".

إن إدارة ترامب، كما جاء في المؤتمر الصحفي الذي عقده ترامب مع نتنياهو، تخلت عما يسمى "حل الدولتين"، مع استعدادها لقبول ما يتفق عليه الطرفان⁶⁴؛ وهو ما يترك تقرير المسألة برمتها بيد "إسرائيل" التي لا تريد إقامة دولة فلسطينية. والجدير بالذكر أن "حل الدولتين" اعتماداً على قواعد التسوية، وفي ظل موازين القوى القائمة، لم يكن موجوداً حقيقة في أي فترة من الفترات. فالاتجاه المركزي في "إسرائيل" لا يوافق على إقامة دولة فلسطينية وذات سيادة وعاصمتها القدس، وعندما وافق نتنياهو على إقامة الدولة في خطابه في جامعة بار إيلان Bar Ilan University في سنة 2009 وفي عدة مناسبات متباعدة أخرى، كان مجرد ذرّ للرماد في العيون، لأنّ جُلّ ما يقوم به وحكومته على أرض الواقع يدمر أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية تستحق هذا الاسم. ومع مناداته بالمفاوضات المباشرة بلا شروط، إلا أنه في الحقيقة، هو من يصر على الشروط من خلال مطالبته بالاعتراف بـ "إسرائيل" كـ "دولة يهودية" حتى كشرط لاستئناف المفاوضات، ومن خلال إصراره على أن أي حل نهائي يجب أن يضمن السيطرة الإسرائيلية الكاملة على الأجواء والبحار والحدود من النهر إلى البحر، وبقاء القدس عاصمة أبدية لـ "إسرائيل"، ورفض حل مشكلة اللاجئين، وإخضاع كل شيء لمفهوم "إسرائيل" لأمنها.

كما كُفّت إدارة ترامب عن اعتبار الاستيطان غير شرعي ولا قانوني، لدرجة أنها لم تنتقد القرارات الإسرائيلية بإقامة آلاف الوحدات الإسرائيلية، وركّزت في لقاءاتها مع القيادة الفلسطينية على ضرورة مكافحة المقاومة بحجة أنها "إرهاب"، إلى جانب مطالبتها بتعزيز التنسيق الأمني، ووقف ما تسميه التحريض الفلسطيني في المناهج التدريسية والإعلام، وعدم تشجيع "الإرهاب"، من خلال عدم صرف رواتب لذوي الشهداء والأسرى⁶⁵، وطالبت بوقف ذلك من خلال إقرار قوانين بهذا الشأن.

جعلت إدارة ترامب عدم اعتراف الفلسطينيين بـ "إسرائيل" كـ "دولة يهودية" وتمسكهم بحق العودة للاجئين وبشرقي القدس كعاصمة لهم موضع تساؤل؛ بينما تمسكت بالشروط الإسرائيلية إزاء تحقيق المصالحة الفلسطينية. وعندما بدا أن الموقف الأمريكي قد تغير بعد اتفاق القاهرة الأخير بخصوص المصالحة، أوضحت الإدارة الأمريكية موقفها بأنها تُميز بين عودة السلطة إلى قطاع غزة لعزل حركة حماس، وبين المصالحة التي تعني مشاركة حماس في الحكومة، الأمر الذي ترفضه واشنطن ما لم تعترف حماس بـ "إسرائيل" وبقيّة شروط الرباعية Quartet on the Middle East الظالمة، إضافة إلى نزاع سلاحها، مع تفهّم أن هذا لا يمكن أن يحدث على الفور⁶⁶!

أما بخصوص "صفقة القرن"، فإن هذا المصطلح تردد سابقاً سنة 2006، عبر ما عُرف بـ"عرض أولمرت [Ehud Olmert]" أو "تفاهات أولمرت وعباس"، وما تسرّب حينها من أنها "اتفاقيات رفّ" تنتظر الانتخابات الإسرائيلية ونتائجها.

وأحد أهم التقارير التي تندرج في هذا السياق، دراسة أعدها مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق غيوراً أيلاند Giora Eiland، سنة 2010⁶⁷؛ يقترح من خلالها تسوية الصراع مع الفلسطينيين من خلال توسيع قطاع غزة بمساحة 720 كم² من سيناء باتجاه العريش، وتعويض مصر عن ذلك بأراضٍ من النقب، وإعطاء مصر والأردن مزايا وحوافز اقتصادية، وفي المقابل يتم ضمّ 12% من مساحة الضفة للكيان الإسرائيلي بما يساوي المساحة التي سيتوسع بها القطاع في سيناء.

وبعد انتخاب ترامب عادت أجواء ما قبل اتفاق أوسلو لمحاولة استنساخ أو استحضار السيناريو المأمول إسرائيليّاً عبر مشاريع التوطين منذ خمسينيات القرن العشرين، ومن هذه المشاريع مشروع توطين الفلسطينيين في سيناء. وقد عُقد لقاءً رباعي في مدينة العقبة الأردنية في 2016/2/21؛ بين بنيامين نتنياهو وجون كيري وعبد الفتاح السيسي وعبد الله الثاني، ناقش أفكاراً جديدة للحل النهائي على أساس "يهودية الدولة" وتبادل الأراضي⁶⁸. وبعد نحو عام، في 2017/2/21؛ أعلن عضو حزب الليكود أيوب قرا Ayoob Kara أنه أثار مع نتنياهو مقترح دولة فلسطينية في سيناء وفق ما أسماه "خطة السيسي"، لتعبيد طريق "السلام" الشامل، وأن نتنياهو سيعرض المقترح على الرئيس الأمريكي دونالد ترامب⁶⁹. وفي 2017/9/20 نقلت واشنطن تايمز The Washington Times عن محمود عباس قوله إن "السلام" القادم الذي تعمل عليه الولايات المتحدة سيكون "صفقة القرن"، وأن مفاوضي إدارة ترامب، بينهم جارد كوشنر وجايسون غرينبلات Jason Greenblatt، التقوا بالفلسطينيين أكثر من 20 مرة خلال ثمانية أشهر⁷⁰.

وفي 2017/10/29 كشفت صحيفة بوليتكو Politico الأمريكية عن زيارة غير معلنة قام بها كوشنر للسعودية، يرافقه نائب مستشار الأمن القومي دينا باول Dina Powell ومبعوث الشرق الأوسط جايسون غرينبلات، وهي الزيارة الثالثة لكوشنر خلال سنة 2017، وقد توجه غرينبلات من السعودية إلى عمّان، وإلى القاهرة، ثم رام الله فالقدس، في مساعٍ قالت عنها إدارة ترامب إنها محاولة لجذب القادة العرب للعب دور في "عملية السلام" في الشرق الأوسط. فيما صرحت الإدارة الأمريكية رسمياً أن كبير مستشاري الرئيس ترامب، ونائب مستشار الأمن القومي الاستراتيجي، والممثل الخاص للمفاوضات الدولية، عادوا حديثاً من السعودية أيضاً، وقد أجرى كبير المستشارين اتصالات متكررة مع مسؤولين من "إسرائيل"، والسلطة الفلسطينية، ومصر، والإمارات العربية، والأردن، والسعودية⁷¹.

هناك الكثير من التكهّنات حول طبيعة الخطة الأمريكية الجديدة، لكن أياً من تفاصيلها أو بنودها ما زال غير مؤكد، ومما جاء عمّا انطوت عليه ”صفقة القرن“⁷²:

المرحلة الأولى: تنطلق ”صفقة القرن“ في مرحلتها الأولى من رعاية أمريكية تعيد الثقة إلى عملية التسوية السلمية وتحقق وجود الضامن المفقود. مع التزام كامل بمبدأ ”حل الدولتين“ وإقرار لـ ”إسرائيل“ بحدود جدارها كخطوة أولى، وأن تعاد قراءة الحدود ومشروع تبادل الأراضي وفق خريطة إيهود باراك Ehud Barak (1.9%) أو أولمرت (6.5%)، أو خريطة جديدة قد تصل إلى 12%. يقابل ذلك التزام إسرائيلي بوقف الاستيطان خارج ”الكتل الاستيطانية“، والالتزام الدولي والعربي برعاية الاقتصاد الفلسطيني مع إعادة النظر في بروتوكول باريس الاقتصادي، وأن تستمر السلطة في منع العنف والتحرّيش، ويستمر التنسيق الأمني بإشراف طرف ثالث (أمريكا)، والسماح للجيش الإسرائيلي بالعمل في الضفة الغربية.

كما ستسعى السلطة إلى توحيد الصف الفلسطيني، واستمرار عملية إعمار غزة وإقامة ميناء (ربما يكون عائماً) مع ضمانات أمنية، والعمل على نزع سلاح غزة وتدمير الأنفاق.

وفي حال تحقيق السلطة هذه الشروط يمكن السماح لها بالإعلان عن دولة في حدود مؤقتة، مع بسط السيطرة على مناطق جديدة في الضفة. وتدرس ”إسرائيل“ السماح بمشروعات حيوية في الضفة مثل مطار، ليمهد ذلك لمفاوضات مباشرة سقّفها الزمني عشر سنوات، وصولاً إلى ”السلام“ النهائي.

وخلال هذه الفترة الزمنية (المرحلة الأولى) يُفترض أن تعلن دول الإقليم أنها جزء من هذا المشروع، وتبدأ بتدشين تعاون شرق أوسطي في شتى المجالات الحيوية، وعلى رأسها الأمن ضمن إطار موحد، وهذه خطوات ضرورية تراها أمريكا ممهدة لـ ”صفقة القرن“ بإحياء ”عملية السلام“.

المرحلة الثانية: تذهب في اتجاه تبادل الأراضي؛ حيث يتنازل الفلسطينيون عن مساحة متفق عليها من الضفة (كتل استيطانية) وجزء من الغور، في مقابل أراضٍ من سيناء بموازاة حدود غزة - سيناء، وستحصل مصر من ”إسرائيل“ على مساحة مكافئة من وادي فيران جنوب صحراء النقب.

وعلى الرغم من كثرة الحديث عن هذه الصفقة إلا أنها لم تعرض بشكل رسمي بعد، وقد أجلت الإدارة الأمريكية تقديمها مرات عدة، لأنها وجدت أن الجانبين غير جاهزين، كما قال جايسون غرينبلات لشخصية فلسطينية، أو لأن الأمر صعب جداً، خصوصاً بعد التسريبات بأن أمريكا لم تعد واثقة بإمكانية التوصل إليها، حيث قال كوشنر في محادثة مسرّبة مع متدربين بالكونغرس Congress: ”هل ما نقدمه مميزاً؟! لا أعلم!“ و”نحن نعمل مع الفرقاء بهدوء لنرى إن كان هناك حلٌّ، وقد لا يُوجد حلٌّ“⁷³.

وما نشر عن الصفقة في وسائل إعلام، أغلبها أمريكية وإسرائيلية، يدل على أنها، إن صحت، ليست تسوية بين متصارعين، وإنما محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال فرض شروط وإملاءات طرف على الطرف الآخر. فلا يوجد في كل ما نشر حول هذه الصفقة دولة فلسطينية ذات سيادة وعاصمتها القدس على حدود 1967، وإنما تتراوح الصيغ بين دولة لها سيادة من طراز جديد، كما ذكرت وكالات الأنباء والصحف والتلفزة الإسرائيلية والأمريكية، وفق ما جاء في خطاب نتنياهو في جلسة مغلقة عقدت في مقر المعهد الملكي للشؤون الدولية (تشاتام هاوس) The Royal Institute of International Affairs (Chatham House)⁷⁴، في أثناء الاحتفال بذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور، وبين كونفدرالية مع الأردن، أو "دولة" في غزة تضم لها المعازل الآهلة بالسكان المقطعة الأوصال بالضفة من دون القدس، ويمكن أن تكون أبو ديس العاصمة الفلسطينية، مع ضمّ الأحياء الآهلة بالسكان في القدس إليها من دون البلدة القديمة، ولا عودة أو حتى حلّ متوازن لقضية اللاجئين، مع ضمّ أو سيطرة "إسرائيل" على معظم الضفة الغربية، وبلا وقف للتوسع الاستيطاني ولا إزالة للمستعمرات، حتى التي تسمى "العشوائية".

إن قرار ترامب حول القدس إما أنه دليل على توقف السعي لـ "صفقة القرن"، بحيث يحلّ مكانها سياسة فرض حلّ بالقوة وفرض الوقائع على الأرض، أو لعدم وجودها أصلاً، واستُخدمت لإيهام العرب بأن الحل قادم، حتى يُقدّموا ثمنه بسخاء لترامب، كما فعلوا، وحتى يعضوا في التطبيع مع "إسرائيل" وإقامة الحلف الثلاثي ضدّ إيران.

السيناريوهات المحتملة ما بعد القرار الأمريكي:

مع دخول مسار التسوية السلمية سنة 2018، تبدو هناك ثلاثة مسارات محتملة:

السيناريو الأول: توسع ردة الفعل:

يقوم هذا السيناريو على أن تتوسع ردة الفعل الفلسطينية والعربية والدولية، على قاعدة بلورة مبادرة أو مقاربة سياسية جديدة؛ لا تكتفي بالحديث عن استبدال الراعي الأمريكي أو منع احتكاره لـ "العملية السياسية"، بل تطالب بعملية سياسية جديدة مختلفة جوهرياً عن تلك المعمول بها منذ أو سلو، التي ماتت عملياً منذ اغتيال إسحاق رابين Yitzhak Rabin وتولي اليمين برئاسة نتنياهو الحكومة في سنة 1996. مقاربة تركز على نقل القضية الفلسطينية، بمختلف أبعادها، إلى الأمم المتحدة، بحيث تكون هي الراعي، في إطار عقد مؤتمر دولي مستمر وكامل الصلاحيات، تكون مرجعيته القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ليكون التفاوض لتنفيذها وليس حولها.

هذا السيناريو ليس مرجحاً، ولكنه مطروح، لأنه يحتاج إلى تغيير جوهري في المعطيات المحلية والعربية والإقليمية والدولية، وإلى رؤية وقناعة وإرادة وخطة فلسطينية مستعدة لدفع الأثمان المترتبة على الإصرار على اعتماد مقاربة جديدة.

السيناريو الثاني: انحسار ردة الفعل:

يستند هذا السيناريو إلى انحسار ردة الفعل على القرار الأمريكي، بترقيات أمريكية، وجهود عربية وأوروبية ودولية، بزعم أن ما ستقدمه الإدارة الأمريكية لاحقاً أفضل مما فعلته حالياً، خصوصاً اعترافها بالقدس عاصمة لـ "إسرائيل". والعودة بعد فترة إلى العملية السياسية نفسها، ما قبل الاعتراف الأمريكي، على الرغم من إطلاق ترامب رصاصه الرحمة عليها.

السيناريو الثالث: تقطيع الوقت:

يقوم هذا السيناريو على الدخول في مرحلة من تقطيع الوقت وانتظار المتغيرات، والبحث عن راعٍ أو رعاة جدد، من دون اعتماد مقاربة جديدة، أي العودة كلياً إلى المقاربة القديمة.

إن الراعي/ الرعاة لأي عملية سياسية بحاجة إلى موافقة الطرفين والرعاة الجدد، وإلى توفر ظروف ومعطيات تمكنهم من التأثير. فالخلل في العملية السياسية المعتمدة لا يقتصر على انحياز الراعي الأمريكي وانتقاله مؤخراً إلى موقع الشريك الكامل للاحتلال، وإنما يعود إلى فقدان التوازن في القوى، وكون العملية مختلة الأركان تماماً، لأنها من دون مرجعية واضحة وملزمة، وبلا إطار دولي فاعل، ولا جدول زمني أو آلية تطبيق ملزمة، ما جعلها مفاوضات مفتوحة إلى الأبد، مفاوضات من أجل المفاوضات، تستغلها "إسرائيل" لفرض الأمر الواقع الإسرائيلي الذي يجعل الحل الإسرائيلي شيئاً فشيئاً هو الحل المطروح والممكن عملياً.

خلاصة بالرغم من استمرار الاحتلال الإسرائيلي في ممارساته التعسفية والقمعية ضد الشعب الفلسطيني، وبالرغم من الفارق الهائل في التسليح والإمكانات؛ إلا أن الشعب الفلسطيني استمر في ثباته على أرضه، وواصل مقاومته بما يملك من إمكانيات محدودة. بل ونجح في فرض إرادته على قوات الاحتلال عندما أجبرها على التراجع عن إجراءاتها المتخذة على مداخل المسجد الأقصى.

وعلى المدى المنظور، فمن المتوقع أن يستمر الاحتلال في عدوانه على الشعب الفلسطيني، وفي محاولات إخضاعه وتطويعه، كما سيستمر في استخدام أدواته في القتل والاعتقال والحصار... في بيئة عربية متشرذمة، وفي بيئة دولية توفر له الغطاء أو عاجزة أن تفعل شيئاً حقيقياً لنصرة الشعب الفلسطيني.

غير أن البيئة الفلسطينية الداخلية بما يتراكم عندها من مخزون غضب ضد الاحتلال وممارساته، وبما يترافق مع ذلك من فشل مسارات التسوية السلمية... تتجه نحو تصعيد العمل المقاوم والمنتفض. كما أن البيئة الاستراتيجية المحيطة بفلسطين، بالرغم من ضعفها الحالي، إلا أنها

بيئة متحركة غير مستقرة... ويمكن أن تتحول في المدى الوسيط إلى بيئة داعمة لخط المقاومة. وهو ما يعني أن الاحتلال لا يعيش بيئة مستقرة؛ وأن ما يحسبه اختراقات وانتصارات، إنما تُعبّر عن أوضاع مؤقتة، قد تحمل خسائر استراتيجية مستقبلية للكيان الإسرائيلي.

من الواضح أن مسار التسوية وفق اتفاقيات أوسلو قد انهار أو في طريقه للانهار، وأن "حل الدولتين" لم يعد ممكن التنفيذ وفق هذه الاتفاقيات بعد أن أفرغتها "إسرائيل"، بدعم أمريكي، من محتواها.

ولذلك، فإن على الطرف الفلسطيني المسارعة إلى مراجعة التجربة، وإعادة بناء بيته الداخلي، وإعادة استكشاف واستثمار عناصر القوة التي لديه، لاستعادة حيويته وفرض أجندته على مسار الأحداث.

The Palestine Strategic Report 2016-2017

التقرير الاستراتيجي الفالسطيني 2017-2016



هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2016-2017 الذي يصدر للمرة العاشرة على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدّثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2017، بل وجانباً من سنة 2018؛ في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلية.

شارك في إعداد هذا التقرير 14 من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي الفلسطيني وتشابكاته، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بالوضع الداخلي الإسرائيلي، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية. وتميز المجلد العاشر للتقرير بخريطة بحثية مطورة، وبإضافة أبرز المسارات المحتملة لسنتي 2018-2019.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن محمد صالح

ISBN 978-9953-572-71-0



9 789953 572710



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | فاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

